أوروبا والمشرق وتحوّلات القوة (*)

نظرة في رؤية مارشال هودجسون

شارل عيساوي

لنفترض أن هناك خطين في رسم بياني، يلتصق كل منهما بالآخر ويسيران في الاتجاه نفسه، وعند نقطة معينة يبدأ أحدهما في الابتعاد عن الآخر، حينئذ تتسع الفجوة بين الإثنين على نحو ملحوظ بعد فترة من الوقت. هذه هي ببساطة الصورة التي يتفق بشأنها الكثيرون في ما يتعلق بشرح المسارات المختلفة للحضارة الغربية وحضارة الشرق الأوسط أو الحضارة الإسلامية على مدى الأعوام الألف الأخيرة. وربما يذهب الإجماع حول هذا الأمر إلى أبعد من ذلك، فوفقاً لأي معيار من المعايير المقبولة، كان الشرق الأوسط في القرنين التاسع والعاشر أكثر تقدماً من الغرب في تطوره الاقتصادي، وفي مجال العلوم النفسية والأبحاث والتعليم وإنشاء المدن والمعمار والحرف اليدوية وغيرها. بالمعيار نفسه، كان الغرب أكثر تقدماً من الشرق الأوسط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. والسؤال هنا هو : في أي لحظة تاريخية، وفي أي المجالات انتزع الغرب الصدارة وتفوّق على الشرق الأوسط؟

هناك رؤية حديثة تؤكد أن هذا لم يحدث حتى القرن السابع عشر، ويكمن أحد أسباب هذا الاعتقاد في حقيقة مؤداها أن القوة العسكرية للامبراطوريات الإسلامية (حتى ذلك القرن) كان تفوق القوة العسكرية للامبراطوريات الأوروبية

(*) عن: تأملات في التاريخ العربي لشارل عيساوي. نشر مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1991، ص ص 109 ـ 132.

بوضوح. صحيح أن الأسباب قد غزوا العالم الجديد في حين سيطر البرتغاليون والهولنديون على المحيط الهندي وسواحل إفريقيا، من خلال السيطرة على بعض الجزر ذات الموقع الاستراتيجي وبعض الموانىء الحصينة، إلا أن العثمانيين قد حافظوا على قوتهم إزاء النمسا وحاصروا فيينا في عام 1683، وهزموا بطرس الأكبر في بروث في عام 1711، كما سلب التتر القرميون موسكو في عام 1571، وهزموا جيش غولستين الكبير في أوكرانيا عام 1689، كما طرد الأفارقة الشماليون الإسبان والبرتغال في القرن السادس عشر، وشنوا غارات على جنوب انكلترا وإيرلندا في القرن السابع عشر، كما طرد الصفويون البرتغاليين، بمساعدة الإنكليز، من قشم وهرمز، ولم يكن البريطانيون ولا الفرنسيون ليحلموا بإقامة قاعدة قوية في الهند قبل القرن الثامن عشر. غير أن القوة العسكرية الإسلامية لم تعتمد فقط على التفوق العددي، وإنما كانت تعتمد، أيضاً، على البقاء على مستوى التقدم نفسه في التقانة العسكرية الأوروبية.

أولاً: عرض نقدي لمقولة مارشال هودجسون

إلا أن المسألة لم تكن إطلاقاً مسألة «قوة عسكرية»، فحتى عام 1500 تقريباً ـ كما يقول مارشال هودجسون ـ في كتابه البارز والمتفرد **مغامرة الإسلام** الذي يعدّ أنجح المحاولات المبذولة لدراسة الحضارة الاسلامية في سياقها العالمي، كان المجتمع الإسلامي بالتأكيد أكثر المجتمعات امتداداً وتأثيراً في العالم[1]، ومرة أخرى يقول: «في ذلك الوقت، اتسعت الإمبراطورية الإسلامية بسرعة، رغم أن أقل من خمس عدد سكان العالم، على الأرجح، كان من المسلمين. ومع ذلك احتل المسلمون أبرز المواقع الاستراتيجية حتى ضم المجتمع الذي ينتمون إليه الجزء الأكبر من البشرية التي تسكن المدن»[2]؛ وبالطبع كانت المدينة تعني التجارة والثقافة معاً.

---

(1) Marshall G. S. Hodgson, **The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization,** 3 vols (Chicago, III.: University of Chicago Press, 1974), vol. 2, p. 3.

(2) المصدر نفسه، ج 3، ص 11.

وفي شغفه لمواجهة نزعة التمركز الأوروبي حول الذات والانحياز إلى الغرب من جانب المستشرقين وغيرهم من الباحثين. يذهب هودجسون إلى أبعد من ذلك فيقول: «في القرن السادس عشر بصفة عامة، كما رأينا، كان تكافؤ المجتمعات المدينية بين الشرق والغرب لا يزال سائداً. هذا المظهر من تاريخ العالم إنما يعكس التاريخ الأوروبي من زاوية أن ازدهار النهضة لم يكن، في حد ذاته، تخطياً لحدود مستوى المجتمع الزراعي. ولكن التغيرات الجوهرية كانت في طريقها إلى الحدوث مع نهاية القرن السادس عشر، وبنهاية القرن الثامن عشر، كانت كلها قد اكتملت على الأقل في ما يتعلق بمجالات معينة وأماكن معينة، مثلاً ما يتعلق بالفيزياء الفلكية في نصف الكرة الغربي وإنتاج الأقمشة القطنية في إنكلترا»[1].

وقد أكد هودجسون فكرته تلك عن طريق ثلاث حجج: **أولاً**، هناك الكثير من الروايات عن «عظمة القرن السادس عشر: الازدهار الفارسي» مع وصف حماسي للتصوير والفلسفة والتصوف والثقافة والمؤسسات في الإمبراطوريات الثلاث الكبرى التي استوحت منها كل ذلك الإمبراطورية الصفوية والعثمانية والمغولية، بما تمتعت به من درجة عالية من النظام والرفاهية[2]. **ثانياً**، هناك

(1) المصدر نفسه، ج 3، ص 180.

(2) المصدر نفسه، ج 3، ص 46 ـ 133.

لقد كان هودجسون محقّاً في لفته الأنظار إلى الانحياز «العروبي» للمستشرقين الغربيين. وهو الذي جعلهم يسوون بين حضارة «الشرق الأوسط» أو الحضارة «الإسلامية» والحضارة «العربية». ولسنا في حاجة إلى القول إن العرب أنفسهم يشتركون مع هؤلاء المستشرقين في ذلك الانحياز وهم يميلون إلى أن الشرق الأوسط قد دخل في الفترة ما بعد عام 1200 ميلادية في مرحلة من الانحطاط الممتد. وقد كان هودجسون محقاً تماماً حينما ركز على الأهمية الكبرى لإسهامات الفرس والأتراك في الفترة ما بين القرن الثالث عشر والسابع عشر. وتعقّد هذه الحقيقة عملية التحليل التي يقوم بها هذا البحث حتماً، حيث ينبغي مقارنة أوروبا بكيانين مختلفين، العالم العربي في الفترة من القرن السابع وحتى القرن الثاني عشر، والعالم الفارسي ـ العثماني في الفترة من القرن الحادي عشر وحتى القرن الثامن عشر.

وحيث أن كلاً من أوروبا والشرق الأوسط يحتويان على مناطق تتباين بدرجات كبيرة من حيث =

تقليل مذهل من شأن عصر النهضة «غير أن النهضة في ذاتها لم تتعدّ، في إبداعها وحداثة مؤسساتها، عدداً من النهضات الكبيرة الأخرى التي ظهرت في العصر من التاريخ الأوقوميني (العالمي)[1]. فهي لم تكن أكثر عظمة من ازدهار الصين تحت حكم سونغ، أو حتى من المبادرات وعمليات التحديث الثقافي المذهلة في أوج عهد الخلافة الإسلامية»[2]. **ثالثاً**، يمكن تفسير السمات الفريدة التي مكّنت أوروبا الغربية من تخطي غيرها من الحضارات بما يلي:

«إن التحول إذن من الاعتماد على العادات والأعراف إلى الاعتماد على الحساب والتجديد ـ رغم أنه قد ظهر على نطاق محدود ـ لم يكن في حد ذاته ما شكّل خصوصية التحول الغربي الحديث ولم يكن ذلك هو الذي جعل الغربيين في مكانة تختلف عن مكانة سابقيهم وعن بقية العالم. إذ لم يكن إلا مجرد مصاحب ومسهّل للتغير في أنماط استثمار الوقت والمال. وقد ظهر هذا على نحو فريد، وهو ما سوف أطلق عليه تعبير النزعة نحو النظرة التقنية للعالم إذ أصبح للاعتبارات التقنية المتخصصة الأولوية على غيرها من الاعتبارات. وفي هذا الشكل ـ لا في غيره ـ وصل التحول إلى مدى غير مسبوق»[3].

هناك عيبان رئيسيان في رؤية هودجسون. **أولاً**، لقد اهتم أكثر من اللازم بالمستويات ولم يعط الاهتمام الكافي للاتجاهات. وباستخدام التعبيرات الرياضية، فهو لم يعطِ الاهتمام الكافي بعلامة المشتقات الأولية. وقد قاده ذلك إلى خطأ بالغ الخطورة في التوقيت، ومنعه من أن يدرك أن أوروبا بدأت تلحق بالشرق الأوسط قبل القرن السادس عشر بفترة طويلة. **ثانياً**، لم يدرك هودجسون أن هذا التطور قد حدث لأن الأوروبيين قد بدأوا في

= درجة التنمية بها، فإن المقارنات التي أجريت في هذا البحث إنما كانت بين أفضل المراكز في الشرق الأوسط وأفضلها في أوروبا.

(1) الجزء الأكبر من شمال آسيا وشرقها.

(2) المصدر نفسه، ج 2، ص 571. وانظر أيضاً، ص 176.

(3) المصدر نفسه، ج 3، ص 182.

مرحلة مبكرة جداً يوجهون عقولهم في المجالات التي يمكن للعقل البشري أن يعمل فيها بصورة أكثر كفاءة، إذ يمكنه أن يعمل على أساس كمية كبيرة من البيانات التجريبية وأن يخرج منها بنتائج تراكمية (مثل التقانة والعلوم الطبيعية والاقتصاد والإحصاء) ولولا أن كانط سبق أن استخدم مصطلح «العقل العملي» (Practical Reason) ليعبّر به عن أمر آخر، لاستخدمنا هذا التعبير لوصف ذلك النشاط. وهذا أمر ينبغي أن نميزه بوضوح عن البحث في مسائل اللاهوت والميتافيزيقا والأخلاق والقانون والسياسة والجمال. وربما كانت هذه المجالات أكثر عمقاً وأهمية، ولكن العقل البشري قد وقف بشأنها، منذ وقت طويل، أمام حواجز يبدو أنها مستعصية على التجاوز حتى الآن، ومن ثم فإن رؤية زرادشت وغوتاما وأشعيا وايسخيلوس، ناهيك عن أفلاطون وأرسطو، لم تساوها مساهمات أخرى إلا نادراً، ولم تتفوق عليها مساهمات أخرى حتى الآن.

لقد بدأ التقدم التقاني الأوروبي في تاريخ مبكر جداً، ودعمه جزئياً النقل عن الثقافات الأخرى (مثل إدخال صناعة الورق وزراعة العديد من محاصيل الشرق الأوسط وجلب صناعة اللجام وحدوات الخيول من وسط آسيا) وكانت الصين هي المصدر الرئيسي للكثير من هذه المنقولات[1]. ولكن هذا التقدم كان بالأساس نتيجة للعبقرية المحلية. وقد لخص لين وايت ـ وهو أحد الخبراء في هذا المجال ـ الوضع كما يلي: «منذ القرن السادس تقريباً، بدأت أوروبا تُظهر إبداعاً في مجال التقانة يفوق في أهميته ذلك الذي حدث في الإمبراطوريتين الإسلامية والبيزنطية الأكثر تطوراً في ذلك الوقت. ومع منتصف القرن الرابع عشر، بعد أن زاد اختراع ساعة الحائط الآلية من عدد الحرفيين المهرة في صناعة الآلات المعدنية، تفوقت أوروبا على الصين وتصدرت

(1) وكما ذكرنا جوزيف نيدهام في كتابه:

Joseph Needham, **Science and Civilization in China** (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954).

ذكرنا بأن إسهام الصين في مجال العلم والتكنولوجيا كان عظيماً.

الزعامة العالمية في مجال التقانة»[1].

وفي مجال الزراعة، يشير وايت إلى ابتكارات مثل المحراث كثير العجلات ولجام الخيول[2] و حدواتها، وشيوع استخدام المنجل وتطوير المسلفة، وما تبع ذلك من تطوير نظام المحاصيل الثلاثة وجلب الكثير من المحاصيل الاستوائية أو محاصيل الشرق الأقصى إلى أوروبا المطلة على البحر المتوسط ـ وهي المحاصيل التي تم نقلها قبل ذلك إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل التوت والسكّر والأرز والقمح والقطن والعديد من الخضار[3].

ويمكن إعطاء صورة عن التقدم الزراعي بما حدث من ارتفاع معدل المحصول إلى البذور في ما يتعلق بأربعة من أهم محاصيل الحبوب هي القمح، والجاودار والشعير والشوفان، فكان متوسطها في إنكلترا بين عامي 1200 و1249 حوالى 3,7، ولكنها ارتفعت مع مطلع القرن الرابع عشر إلى 4,7، ومع بداية القرن التاسع عشر بلغت 7. أما فرنسا، فكان المتوسط فيها

---

(1) «The Expansion of Technology,» in: Carlo M. Cipolla, ed., **The Fontana Economic History of Europe** (London: Fontana, 1972), vol. 1, p. 144.

وانظر أيضاً:

Lynn Townsend White, **Medieval Technology and Social Change** (Oxford: Clarendon Press, 1962); Charles Singer, ed., **A History of Technology** (Oxford: Clarendon Press, 1956-1957), vols. 2 and 3; Maurice Daumas, ed. 3 **Histoire générale des techniques,** publiée sous la direction de Maurice Daumas (Paris: Presses universitaires de France, 1962; 1965), vols. 1 and 2, and Moissey Postan and E. E. Rich, eds., **The Cambridge Economic History of Europe** (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1952), vols. 1-4.

(2) Lefevre des Noëttes, **La Force motrice animale à travers les âges** (Paris: [s.n.], 1924).

(3) Andrew M. Watson, «The Arab Agricultural Revolution and Its Diffusion, 700-1100,» **Journal of Economic History,** vol. 34, no. 1 (March 1974), pp. 8-35.

وكتاب وشيك الصدور للكاتب نفسه. وقد أشار واتسون إلى أن الأوروبيين كانوا أكثر بطئاً في إدخال الكثير من هذه المحاصيل. (صدر الكتاب بعد ذلك، وتُرجم إلى العربية بدمشق) (المحرر).

بين عامي 1200 و1249، و4,3 في القرن الرابع عشر، وما يزيد على 6 مع مطلع القرن السادس عشر[1]. وبالمقارنة ببعض أرقام الشرق الأوسط، تكون هذه الأرقام منخفضة، فكان القمح في مصر، مثلاً، قد وصل إلى 15 عام 1800 تقريباً، و5 ـ 6 في الأناضول في منتصف القرن التاسع عشر، وهو الوقت الذي تزايد فيه أيضاً المحصولان الفرنسي والإنكليزي[2]. ولكن مرة أخرى، نشير إلى أهمية الاتجاه الذي سار فيه التغيير، وليس ثمة سبب للاعتقاد بأن درجة التقدم التي تحققت في أوروبا كان لها ما يناظرها في الشرق الأوسط. ويتضح في هذا المجال التناقض الشديد بين ردود الأفعال المختلفة التي اتخذتها كل من أوروبا والشرق الأوسط إزاء النقص الحاد في عدد سكان الريف الذي نتج عن وباء الطاعون. ففي الشرق الأوسط، يبدو أن ذلك لم يساعد على التطور طويل الأمد للتقانة الزراعية كما حدث في أوروبا[3]. وتشير المعلومات التي جمعها أندرو واتسون إلى أن الزراعة في المجتمع الإسلامي قد شهدت انخفاضاً في مساحتها وكفاءتها، وذلك بعد أن وصلت إلى أوج تقدمها في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر[4].

أما بالنسبة إلى الحرف، فقد كانت طواحين المياه أكثر انتشاراً في أوروبا منها في غيرها من الحضارات «فمع مطلع عام 1086 سجل كتاب وليام الفاتح أن كل قرية من القرى الانكليزية التي بلغ عددها 3 آلاف (والتي كان عدد سكانها حوالي 1,100,000) قد احتوت على طاحونتين تقريباً»[5]، وفي القرون الثلاثة التالية،

(1) B. H. Slicher van Bath, **Yield Ratios, 1810-1820** (Wageningen: [n.pb.], 1963), p. 16ff.

(2) Charles Philip Issawi, ed., **The Economic History of the Middle East, 1800-1914** (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 377, and Charles Philip Issawi, **The Economic History of Turkey, 1800-1914,** Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 214-215.

(3) Michael W. Dols, **The Black Death in the Middle East** (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1977), p. 271.

(4) Watson, «The Arab Agricultural Revolution and Its Diffusion, 700-1100».

(5) White, **Medieval Technology and Social Change,** p. 155.

استخدمت طواحين المياه استخدامات متعددة على نحو لم يسبق له مثيل، فقد استخدمت في صناعة النسيج والصناعات المعدنية والخشبية وغيرها، كما شجع وجودها استحداث، أو نقل، العديد من المخترعات مثل الحدبة والكرنك. أما طواحين الهواء، فمن المؤكد أنها أُخذت عن الشرق الأوسط، فهي مذكورة في الحوار الشهير بين عمر بن الخطاب وأبي لؤلؤة في عام 644م[1]، وإن كان قد طرأ عليها تطوير كبير وانتشرت على نطاق واسع في كل أوروبا الغربية. ويمكن تقييم الفرق الذي أحدثه الاستخدام الواسع النطاق لطاقة المياه والرياح من خلال الحقيقة التالية: في حين أن معدل العمل الإنساني يبلغ حوالى 0,1 حصان، وتبلغ بالنسبة إلى الثور 0,66 والجمل 2,0، فإنها بالنسبة إلى طاحونة المياه المتحركة تتراوح قوتها ما بين 2 ـ 5، بينما تبلغ قوة طاحونة الهواء الثابتة 2 ـ 8 أحصنة[2]، وربما يكون الأمر الأكثر أهمية هو دخول الآلات إلى كل القرى تقريباً ومعرفة كل الأهالي بكيفية عملها واستخداماتها.

---

(1) M. J. de Goeje [et al.], eds., **Al-Tabari Ta'rikh** (Leiden: [n.pb.], 1879-1901), vol. 1, pp. 2 and 722.

(2) Alfred René Ubbelohde, **Man and Energy,** Pelican Books; A 600 (Baltimore, Mad.: Penguin Books, 1963), pp. 50-51.

كانت طواحين الهواء البرجية التي حلت في أوروبا محل طواحين الهواء الثابتة أكثر قوة. ويعرض متحف ادينبرج عجلة مائية عملاقة صنعت عام 1826 وكانت تستخدم حتى عام 1965 لطحن الشعير، وغزل القطن وتفكيك الأنسجة لصناعة الورق. وكانت طاقتها تبلغ حوالى 150 حصاناً. ومن ناحية أخرى، يبدو أن طواحين الهواء كانت قد اختفت من الشرق الأوسط في تاريخ مبكر، فقد أشار الجبرتي إلى تلك الطواحين التي جاء بها الفرنسيون إلى القاهرة في عام 1798 ـ 1799 باعتبارها ظاهرة غير مألوفة. أنظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** (بيروت: [د. ن.]، 1978)، مج 2، ص 231. وقد أقام الأوروبيون في تاريخ يسبق هذا التاريخ سبع طواحين أو ثمانياً في الإسكندرية كما جاء في مقال جيرارد (P. S. Girard) الذي أشار إليه شارل عيساوي في كتابه:

Issawi, **The Economic History of the Middle East, 1800-1914,** p. 377.

كما أشار الجبرتي إلى عربات اليد على أنها أيضاً لم تكن ظاهرة مألوفة. أنظر: الجبرتي، المصدر نفسه، مج 2، ص 232.

ويركز وايت أيضاً على الابتكار في مجال بناء السفن والملاحة وصناعة السلاح، رغم أنه لا يبدو أن السفن الأوروبية كانت قد تفوقت الشراعية الصينية حتى القرن الخامس عشر. ونظراً إلى الاستعانة المكثفة بالخبراء الأوروبيين، استطاع العثمانيون، الاحتفاظ بمستوى تسلح يقترب من مستوى التسلح الأوروبي طوال القرن السادس عشر.

غير أن هناك ثلاثة اختراعات تستحق مزيداً من الاهتمام ألا وهي ساعات الحائط، والنظارات، والطباعة. فقد كان تأثير الساعة في عادات الإنسان في عمله وأنماط تفكيره مذهلاً. إنما إضافة إلى ذلك كانت ساعات الحائط من أولى الآلات المعقدة التي تم استحداثها. وكان شيبولا محقاً حينما اعتبر وصول ساعات الحائط من إيطاليا إلى الشرق الأوسط عام 1338 بمثابة بداية تصدير الميكنة الأوروبية عبر البحار[1]. كما شملت النظارات خطوة مهمة إلى الأمام إذ إنها أطالت من الحياة العملية للإنسان على نحو ملحوظ، وقد تم أيضاً تصديرها سريعاً إلى الشرق الأوسط، أما بالنسبة إلى الطباعة، فقد طُبعت الآلاف من الكتب في الصين، واليابان في زمن مبكر بالطبع، غير أن أوروبا استطاعت أن تقفز قفزة كبيرة إلى الأمام في هذا المجال فمع بداية عام 1500 تقريباً، كانت أثنتا عشرة دولة قد عرفت الطباعة وتم طبع 40 ألف نسخة من الكتب[2] وكمثال آخر، «بيعت 750 ألف نسخة على الأقل من كتب إيرازموس أثناء حياته (1469 ـ 1536)، ولا يدخل في ذلك ترجمته الإنجيل»[3].

ولم يكن ذلك كله يعني أن التقانة الأوروبية فاقت تقانة الشرق الأوسط في كل الفروع، فقد ظل العكس صحيحاً لقرون عدة في ما يتعلق ببعض الفروع الأخرى (مثل الخزف والفخار وبعض أنواع النسيج). وقد أثبت مهندسو الشرق الأوسط

---

(1) أنظر: «Preface,» in: Carlo M. Cipolla, **Clocks and Culture** (New York: Walker, 1967).

(2) Hermann Kelllenbenz, «Technology in the Age of the Scientific Revolution,» in: Cipolla, ed., **The Fontana Economic History of Europe,** vol. 2, p. 180.

(3) György Faludy, **Erasmus of Rotterdam** (London: Eyre and Spottiswoode, 1970), p. 257.

مهارة عالية وقدرة على الابتكار في بعض فروع الهيدروليكا[1]. وفي المقابل، هناك ما يدل على أن تدهوراً واضحاً قد حدث في مجالات أخرى في أواخر العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث. ويلحظ أشتور ارتباطاً مباشراً بين التقدم التقاني الأوروبي وجمود الشرق الأوسط. ويرجع هذا الجمود إلى استبدال المشروعات الحرة تحت الحكم العباسي والحكم الفاطمي بأشكال مختلفة من السيطرة والاحتكار والابتزاز تحت حكم المماليك. ونتيجة لذلك «لم يعد معظم صناعات الشرق الأدنى في القرن الرابع عشر قادراً على المنافسة مع السلع الغربية المصنعة التي استوردها التجار الإيطاليون وغيرهم»[2]، وهو الأمر الذي أدى إلى مزيد من تدهورها[3].

ولم يصحب التقدم التقاني المستمر حتى في ظل ظلام القرن الرابع عشر

---

(1) من أجل الحصول على دراسة جديدة وحديثة، أنظر:

Donald Routledge Hill, **The Book of Knowledge of Ingenious Mechanical Devices,** by Ibn al-Razzäz al-Jazari (Dordrecht: [n.pb.], 1974).

(2) Eliyahu Ashtor, «L'Apogée du commerce vénitien,» in: Hans-Georg Beck, Manoussos Manoussacas and Agostino Pertusi, eds., **Venezia Centro di Mediazione tra Oriente Occidente, Secoli xv-xvi** (Florence: L. Olshki, 1977), vol. 1, pp. 318-321.

(3) في هذه النقطة، قد يكون من المفيد أن نفكر في ما إذا كان التقدم التقاني لكل من الشرق الأوسط وأوروبا مرتبطاً على أي نحو بتوجهات سكانها، فقد يكون عامل السكان هو الحافز الذي دفع إلى حدوث الثورة الزراعية العربية في الفترة من القرن السابع وحتى القرن الحادي عشر، كما أنه من المؤكد أن هذه الثورة قد مكنت من حدوث نمو ملحوظ في عدد السكان. وكذلك كانت الحال عند بداية النهضة الأوروبية. وقد أدى الطاعون الأسود إلى تخفيض عدد سكان المنطقتين بدرجة كبيرة، غير أن التحسن قد طرأ على أوروبا في مرحلة مبكرة عنه في الإمبراطورية العثمانية. أما بالنسبة إلى البلدان العربية فلم تظهر أي بوادر لحدوث ارتفاع طويل الأمد وذلك حتى القرن التاسع عشر. من الممكن إذن أن يعزى الإبداع التقاني الأوروبي الأكبر على نحو ما إلى الضغط السكاني. أنظر:

Charles Philip Issawi, «The Area and Population of the Arab Empire: An Essay in Speculation,» in: Abraham L. Udovitch, ed., **The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History** (Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981).

تقدم علمي مماثل. ولم تكن أوروبا قد سبقت المسلمين في الرياضيات وعلوم الفلك وغيرها في أواخر العصور الوسطى، غير أن أمراً جديداً قد حدث مع بداية القرن الخامس عشر تمثّل في ظهور هنري الملاّح (1394 ـ 1460) وليوناردو دافنشي (1452 ـ 1519). ولم يكن بالطبع المعهد الذي أنشأه هنري الملاح في ساغرس الأول من نوعه فقد سبقه متحف الاسكندرية ودار الحكمة في بغداد. غير أن الجديد في تلك المنشآت كان العزم على تحقيق هدف أكثر عملية وهو الاكتشافات البحرية. ومن أجل هذا الغرض مرّ هنري على معظم فروع العلم المتصلة بهذا الأمر (مثل الجغرافيا والفلك وبناء السفن والملاحة). ورغم ميله الديني ـ وربما الصليبي العميق ـ انكبّ على كل العقائد والثقافات طالباً المساعدة من العلماء المسلمين واليهود. أما عن ليوناردو دافنشي، فما ينبغي للمرء إلا أن يدرس مخطوطاته ومذكراته عن الميكنة الخاصة بالعمليات العسكرية والإنتاجية على حد سواء وعن الهيدورليات والتشكيلات الجيولوجية والتشريح وعالم الحيوان والنبات، وذلك من أجل أن يدرك ظهور روح علمية جديدة تستخدم الملاحظة إلى درجة لم يسبق لها مثيل. وكالعادة فقد كان سيغموند فرويد محقاً حين قال عنه «أنه مثل رجل استيقظ مبكراً للغاية في الظلام بينما ظل الآخرون نياماً»[1] كلا، ففي الواقع، لقد بزغ فجر عصر جديد. وكانت مثل تلك الحقائق هي السبب في جعل مقارنة هودجسون بين عصر النهضة وبين الصين في عهد سونغ، وبغداد في عهد الخلفاء مقارنة غير ذات معنى. فمن غير المجدي أن يدّعي المرء أن الأكويني كان مفكراً أكثر ذكاء من ابن رشد أو أن القديس فرنسيس كان أكثر تعمقاً في التصوف من ابن العربي، أو أن الكوميديا الإلهية كانت أعظم من الشاهنامة، أو أن بوتيتشيللي كان أدق في رسمه من بهزاد، أو أن كنيسة القديس بطرس كانت

(1) جاء ذلك في استشهاد قدمه:

Ladislao Retti, **The Unknown Leonardo** (New York: [n.pb.], 1974), p. 6.

ويعتمد هذا الكتاب على مذكرتين تم العثور عليهما في مدريد عام 1965 وهو يعطي فكرة عن عمق فكر ليوناردو ورحابته.

أكثر رفعة وسمواً من مسجد السليمانية، كما أنه من غير المجدي بالمثل أن نبحث عن نظراء لهنري وليوناردو خارج أوروبا. وإذا كان هناك حاجة إلى المزيد من المقارنة، يمكن للمرء أن يتذكر تحريم بايزيد الثاني للطباعة بالعربية والتركية في عام 1985[1]، واستحالة إقامة مطبعة تركية في اسطنبول حتى عام 1727، من ناحية وتدفّق الكتب العربية من المطابع الإيطالية من ناحية أخرى.

ثانياً: السبق الأوروبي في مجال الاقتصاد

كان لأوروبا السبق المبكر في مجال الاقتصاد، مثله مثل التقانة والعلوم. وينبغي أن نميز بين ثلاثة أبعاد: الفكر الاقتصادي، والممارسة الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية. ففي الفكر الاقتصادي ـ مثله مثل كل العلوم الاجتماعية ـ تفوّق ابن خلدون (1332 ـ 1406) على كل معاصريه الأوروبيين والمسلمون على حد سواء، وكانت له نظريات واضحة ومتماسكة عن القيمة والأسعار والإنتاج، وأفكار ممتازة في قضايا متعددة مثل قضية دور الذهب والفضة في التجارة الدولية، ووظيفة الأنفاق الحكومي... إلخ[2]. وقد استغرق الاقتصاديون الأوروبيون عدداً من القرون ليلحقوا بأفكاره في الكثير من المجالات المهمة، وقد، أثبت تلميذه المقريزي (1364 ـ 1442) فهماً عميقاً للظواهر الاقتصادية وقدّم تحليلاً جيداً لتخفيض قيمة العملة والتضخم اللذين كانت تعانيهما مصر، وذلك في كتابه **إغاثة الأمة بكشف الغمّة**[3]. وقد اهتم

(1) سمح في ذلك الوقت بطباعة الكتب بالعبرية، واليونانية، واللغات الغربية وتم نشر الكثير منها.

(2) أنظر:

M. A. Nashaat, «Ibn Khaldun: Pioneer Economist,» **L'Egypte contemporaine,** vol. 38;

وانظر أيضاً المقدمة والفصلين الثالث والرابع في:

Charles Philip Issawi, ed., **An Arab Philosophy of History** (London: John Murray, 1950), and Jean David Boulakia, «Ibn khaldun: A Fourteenth Century Economist,» **Journal of Political Economy,** vol. 79, no. 5 (September-October 1971).

(3) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة** (القاهرة: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين محمد الشيال، 1940).

ابن تغري بردي تلميذ المقريزي بدراسة الأسعار وغيرها من القضايا الاقتصادية الأخرى.

ولم تشهد أوروبا في العصور الوسطى نظيراً لابن خلدون، وإن كان نيكولا أوريزم قد كشف عام (1360) في كتابه **Traictie de la première Invention des Monnaies** عن فهم واضح لقانون غريشام ولخطورة خفض قيمة العملة. كما أشار كوبرنيكس (1473 ـ 1543) إلى النظرية الكمية للنفوذ. وفي عام 1569 عبّر عنها جان بودان بوضوح شديد وقدّم تحليلاً جيداً لأسباب الارتفاع الشديد في الأسعار[1].

وسرعان ما تلاشى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد المقريزي. ويمكن إدراك ذلك بوضوح من خلال كتابات اثنين من أكبر مؤرخي العصر العثماني: نعيمة (1665 ـ 1715) في اسطنبول، والجبرتي (1753 ـ 1825) في القاهرة. وقد قرأ نعيمة ما كتبه ابن خلدون وقال عنه: «إن الكاتب، وهو شخص، عظيم، قد تخطّى كل المؤرخين وقدّم كل ما تعلّمه من خلال مقدّمته»[2]. ولكن كان الشغف بالقضايا الاقتصادية من بين الأمور الكثيرة التي لم يتعلمها نعيمة من ابن خلدون، وقد كشفت الترجمة الإنكليزية لدراسته في وصف الفترة من عام 1000 إلى 1026 هجرية (1591 ـ 1617 ميلادية) والتي تقع في 467 صفحة عن نموذج واحد فقط: تصحيح محمد باشا لمظالم الضرائب التي كانت تعانيها مصر ومحاولته تقنين عملية صك العملة (1607م)[3]. وقد كان الجبرتي أكثر أهمية في ما يتعلّق بموضوع هذا المقال من نعيمة. ويمكن للمرء أن يجازف بالادّعاء بأن الجبرتي كان مؤرخاً متواضعاً باستثناء تأريخه

(1) أنظر الاقتباسات المطولة من:

Oresme and Bodin in: A. E. Monroe, **Early Economic Thought** (London: [n.pb.], 1924).

(2) Lewis Victor Thomas, **A Study of Naima,** edited by Norman Itzkowitz, Studies on Near Eastern Civilization; no. 4 (New York: New York University Press, 1972), p. 112.

(3) Mustafa Naima, **Annals of the Turkish Empire from 1591 to 1659 of the Christian** Era, translated by Charles Fraser (London: John Murray, 1832), vol. 1, pp. 371 and 377.

للغزو الفرنسي لمصر في عام 1798، وهو الذي قلب حياته رأساً على عقب. فقد كان وصفه للفترة من 1171 ـ 1187هـ (1757 ـ 1773م) التي تسجل ارتفاع نجم علي بك الكبير وأفوله[1] خالياً من أي معلومات اجتماعية أو اقتصادية: خمس حالات مصادرة، حالة فرض ضريبة جديدة، إلغاء العملة التي أصدرها علي بك الكبير، وإحصاء المواشي التي كان يملكها أحد كبار العلماء[2]. غير أن الاضطراب الذي أوجده الغزو الفرنسي قد عمل على زيادة إدراكه، فاحتوى وصفه لعام 1213 هـ (1798 ـ 1799م) الكثير من الملاحظات المهمة، على سبيل المثال: الأسعار السخية التي كان يقدّمها الفرنسيون مقابل المواد الغذائية، وعادتهم الغريبة المتمثلة في دفع مبالغ لأصحاب الإبل والحمير وسائقيها مقابل خدمتهم، وأيضاً عادتهم المتمثلة في دفع رواتب للعمال بدلاً من مجرد إجبارهم على العمل[3]. ما قدّم وصفاً مفصلاً لنوع الضرائب المفروضة ومعدلاتها والصعوبات التي واجهها أصحاب الأراضي في الحصول على صكوك ملكية وفقاً لأوامر السلطات وخفض أسعار المأكولات بمرسوم أو قرار، وأثر الحصار البريطاني في السوق المحلي... الخ[4]. وحين أتى على عهد محمد علي، كانت كراهيته الشديدة لسياسات الباشوات التي كانت ذات آثار عكسية في طبقة العلماء التي كان ينتمي إليها، هي ما جعله يؤرّخ بالتفصيل للعديد من الإجراءات المهمة (مثل إلغاء ضريبة الالتزام ومصادرة الهبات)[5]. غير أن كتاب الجبرتي قد ظل محظور التداول حتى عام 1870، وظل نقص الاهتمام بالقضايا الاقتصادية مستمراً حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر[6].

---

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 307 ـ 440.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 316، 320، 363 ـ 364، 385، 387، 399 و 416.

(3) المصدر نفسه، ج 2، ص 179 ـ 287.

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 193، 196 ـ 197، 209 ـ 210، 216 ـ 218، 231 ـ 232، 246 و 249.

(5) أنظر ترجمة بعض الفقرات المتصلة بذلك الموضوع، في:

Issawi, ed., **The Economic History of the Middle East, 1800-1914,** pp. 380-383.

(6) في ما يتعلق بالأتراك، أنظر:

=

وإذا كان لي أن أستطرد، فيمكن القول أن نعيمة والجبرتي قد مثّلا نقصاً ضخماً في البناء الفكري للشرق الأوسط.

«لقد أصبح العثمانيون كزعماء للعالم الإسلامي والحضارة الإسلامية منكفئين على الذات إلى درجة كبيرة (وعلى ثقة كبيرة أنهم يجسدون الحق والخير) إلى الحد الذي فشلوا معه في تقديم الحد الأدنى الذي لا غنى عنه من الاهتمام بعالم «الكفّار». ومن الواضح أن نعيمة كان لا يعلم شيئاً عن أوروبا المعاصرة ويعلم القليل جداً عن أوروبا في الماضي. لقد كان ليبرالياً بالمفهوم العثماني ومتفتحاً وشغوفاً بالبحث في إطار الحضارة العثمانية الإسلامية، إلا أنه لم يجد غضاضه في المقارنة بين أوروبا القرن الثامن عشر (أوروبا في عهد الأمير أوجين ومارلبورو ولويس الرابع عشر) وأوروبا في عهد الحروب الصليبية. فكل من هذه العصور شهد العديد من الشخصيات مثل «نمجي» الجرمان وكان لهم امبراطورهم. وكان نعيمة، بالتأكيد على درجة عالية من الدراية والعلم بمفهوم عالمه، غير أنه من المؤكد أيضاً أن التعليم لم يؤهله للدفاع عن عالمه ضد التحدّيات الجديدة التي كانت أوروبا الحديثة تضغط بها على عالمه بالفعل»[1].

إلا أن المسألة لم تكن مجرد أوجين ومارلبورو؛ إذ كان نعيمة معاصراً لكل من نيوتن وليبنتز، ولكنه استنتج بعد أن أعد قائمة بأسماء عدد من الباحثين العثمانيين غير الأكفاء، من أولئك الذين درسوا العلوم الدينية والآداب:

«في هذا ما يكفي لإثارة حقد المسيحيين».

= Serif Mardin, **The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas,** Princeton Oriental Studies; v. 21 (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1962).

في ما يتعلق بالعرب، أنظر: رئيف الخوري، **الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار المكشوف، 1943). وانظر أيضاً:

Bernard Lewis and P. M. Holt, eds., **Historians of the Middle East,** Historical Writing on the People of Asia (London; New York: Oxford University Press, 1962).

(1) Thomas, **A Study of Naima,** pp. 82-93.

«إذا لم يَرُقْكَ هذا، فأعرض عنه ولا تحفل به»[1].

وقد جاء الجبرتي بالمثل معبّراً عن عدم اكتراثه بالثقافة الغربية حتى حين طرقت أبوابه بواسطة جيش نابليون، فقد دعاه المعهد المصري وبعض العلماء الآخرين لحضور بعض التجارب الكيميائية. غير أن هذا قد أثار مزيجاً من الحيرة والانبهار مثله مثل المحاولات الهادفة إلى التأثير على المصريين عن طريق إطلاق المناطيد[2]. وقد شكّل كل ذلك تناقضاً مذهلاً مع اليابان حيث تزايد الاهتمام بالتعليم الغربي في القرن الثامن عشر، حتى أصبح لدى عدد غير قليل من الباحثين فهم واضح لنظام كوبرنيكس وللدورة الدموية[3].

وبالعودة إلى النقطة موضع البحث، كان الاهتمام بالاقتصاد يسير جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالأرقام[4]. وهنا أيضاً تخطّت أوروبا الشرق الأوسط بسرعة كبيرة. وعلى الرغم من أن مصر، على سبيل المثال، كانت تخضع للمسح الدوري لأغراض مساحية، لم يتّبق أي شيء على درجة التفصيل التي جاء بها كتاب دومسداي (1086م)، وذلك حتى ظهور الدفاتر العثمانية في القرن الخامس عشر[5]. وقد قدّم الإسلام في العصور الوسطى مساهمات قيّمة في

---

(1) Naima, **Annals of the Turkish Empire from 1591 to 1659 of the Christian Era,** p. 98.

(2) الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج 2، ص 230 ـ 244.

(3) Donald Keene, **The Japanese Discovery of Europe, 1720-1830** (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1969), passim.

(4) وقد أدرك السير وليام بيتي (Sir William Petty) هذه العلاقة بوضوح، وهو الذي أطلق عليه ماركس «مؤسس الاقتصاد السياسي». ففي كتابه **Political Arithmetic** الذي كتبه عام 1672 تقريباً يقول: «بدلاً من استخدام صيغ التفضيل والمقارنة وأحجيات المثقفين فقد أخذت على نفسي أن أعبر عن أفكاري على أساس الأعداد والأوزان والمقاييس». نقل ذلك عنه: Eric Roll, **A History of Economic Thought** (London: Faber and Faber, 1961), p. 100.

(5) بالطبع هذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه، فالقول بأنه لم تبق أية وثائق لا يعني أنها لم توجد أصلاً. غيرأنه في مجتمع كان قد تمتع بتلك الغزارة في الإنتاج الأدبي وحظي بذلك العديد من علماء التاريخ الذين اتسموا بالدأب والصلة الوثيقة بالدوائر الموسمية، من الصعب الاعتقاد بأنه كانت معلومات ذات قيمة في ما يتعلق بالسكان أو الإنتاج أو التجارة =

مجال الرياضيات، غير أن علم الإحصاء لم يكن أفضل ما تمَّ تقديمه. وقد يبحث المرء دون جدوى في أعمال علماء التاريخ أو الإدارة العرب والعثمانيين لكي يجد مثيلاً لتلك البراعة الفكرية التي تتضح عند جيوفاني فيلاني (1276 ـ 1348) في قوله:

«من خلال كمية الخبز المطلوبة بانتظام في فلورنسا، قدَّرت عدد الأفواه في المدينة بـ 90 ألف فم مقسّمة بين الرجال والنساء والأطفال. وقد اعتقد البعض أنه كان في تلك الفترة (1336 ـ 1338) نحو 80 ألف رجل في أراضي فلورنسا وأحيائها وعن طريق القس الذي يعمّد أطفال المدينة، والذي كان يودع حبّة فول سوداء لكل ذكر يتم تعميده، في سان جيوفاني، وحبة فول بيضاء لكل انثى، وذلك من أجل التأكد من عددهم، نجد أن عدد المعموديات التي أجريت في تلك الفترة كان يتراوح بين 5,500 و6000 سنوياً، وكان عدد الذكور عادة ما يفوق عدد الإناث بحوالي 300 إلى 500. كما نجد أن عدد الأولاد والبنات الذين كانوا يتعلّمون القراءة والكتابة قد تراوح بين8 آلاف و10 آلاف، وأن عدد الأطفال الذين كانوا يتعلمون العد والحسابات قد تراوح بين ألف و1200، وأن الذين تعلموا النحو والمنطق فى أربع مدارس كبرى تراوح عددهم بين 550 و600».

وكان عدد ورش النسيج الصوفي قد وصل إلى 200 أو ما يزيد، وكانت تصنع حوالي 70 إلى 80 ألف قطعة قماش يصل ثمنها إلى 12,000,000 فلورين ذهبية. وقد بقي حوالي ثلث هذا المقدار داخل الأراضي كمكافأة للعمال، دون حساب ربح

= الخارجية، وأنها لم تحظ باهتمام الباحثين أمثال ابن خلدون والمقريزي والقلقشندي. أما في ما يتعلق بالمسائل التي كانت تلقى اهتمام حكومات الشرق الأوسط في العصور الوسطى وهي الضرائب والجيش، فإنه توجد معلومات كثيرة وعدد لا بأس به من الأرقام. وقد أعطى حسنين ربيع فكرة واضحة عن مدى المعلومات الاقتصادية المتاحة وحدودها عن مصر، التي كانت أكثر بلدان الشرق الأوسط تقدماً وخضوعاً لحكومة قوية. أنظر:

Hassanein Rabie, **The Financial System of Egypt, A. H. 564-741, A. D. 1169-1341,** Oriental Series; v. 25 (London; New York: Oxford University Press, 1972), especially chap. 1: «A Critical Survey of Sources».

التاجر، وقد عاش أكثر من30 ألف شخص عليها. ولمزيد من التأكد، نجد أن حوالي 300 ورشة أو ما يقرب من هذا الرقم كانت موجودة قبل ذلك بثلاثين عاماً، وهي التي كانت تصنع 100 ألف قطعة قماش سنوياً، غير أن هذه الأقمشة كانت أكثر رداءة وأقل جودة بمقدار النصف، لأن الصوف الإنكليزي في ذلك الوقت لم يكن يستورد ولم يكن أهل المدينة يعرفون ـ كما عرفوا فيما بعد ـ كيف يستخدمونه[1].

ويتطلّب التوثيق السليم للاختلاف ما بين الممارسات الاقتصادية للشرق الأوسط وأوروبا كتابة التاريخ الاقتصادي الخاص بالمنطقتين وذلك عبر عدد من القرون. وينبغي هنا فقط أن نشير إلى تناقضين: **أولاً**، التفوّق الكبير في أساليب المحاسبة الأوروبية التي تم اكتسابها بعد استخدام نظام القيد المزدوج لمسك الدفاتر في أواخر القرن الثالث عشر وأوئل القرن الرابع عشر[2] (وقد يصدق القول نفسه على التأمين)[3]. **ثانياً**، قدرة الأوروبيين على بناء هياكل اقتصادية أكبر وأكثر تعقيداً وديمومة. ويمكن أن نسوق هنا أمثلة كثيرة، ولكن يكفي الأمثلة الأربعة التالية: **أولاً**، لقد كانت الأصناف (نقابات التجار والصناع) الأوروبية وشرق الأوسطية التي قد تعبر أو لا تعبر عن العصر العثماني، تشترك في الكثير من الخصائص، ولكن امتازت الأوروبية عن مثيلاتها في الشرق الأوسط بأنها أكثر هيكلية وديمومة وأكثر استقلالية، بل أقوى من الناحية السياسية[4]. **ثانياً**، لقد تفوقت أوروبا على الشرق الأوسط

---

(1) أنظر:

Robert Sabatino Lopez and Irving W. Raymond, **Medieval Trade in the Mediterranean World,** Records of Civilization, Sources and Studies; 52 (New York: Columbia University Press, 1955), pp. 71-74.

وقارن ذلك بعمل مشابه عن ميلانو في عام 1288، ص 62 ـ 66. ووصف عربي لمدينة فاس في القرن الرابع عشر، ص 74 ـ 75.

(2) المصدر نفسه، ص 359 ـ 377.

(3) المصدر نفسه، ص 255 ـ 265.

(4) بالنسبة إلى أوروبا، أنظر: Postan and Rich, eds., **The Cambridge Economic History of** =

في المسائل البحرية. ويمكن المرء أن يشعر بالإعجاب إزاء تنظيم قوافل السفن التجارية التي كانت ترسلها البندقية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى أجزاء مختلفة من البحر المتوسط، وهي التي فاقت في تألقها كل مثيلاتها في الشرق الأوسط. وقد كانت صناعة السفن والخرائط، إضافة إلى التقنيّات الملاحية الأوروبية، أفضل من نظيرتها الشرق أوسطية[1]. ثالثاً، يمكن المرء أن يقارن الهانز بمعاصريهم ونظرائهم من التجار الكارميين[2] فقد عمل الكارميون في

= **Europe,** vol. 3, pp. 230-280.

بالنسبة إلى الشرق الأوسط، أنظر:

«Sinf,» in: Encyclopaedia of Islam; Claude Cahen, «Y a-t-il des corporations professionelles dans le monde musulman classique?» in« Albert Habib Hourani and S. M. Stern, eds., **The Islamic City** (Oxford: Bruno Cassirer Publishers, 1970), pp. 51-64; Gabriel Baer: **Egyptian Guilds in Modern Times,** Oriental Notes and Studies; no. 8 (Jerusalem: Israel Oriental Society, 1964); «Administrative, Economic and Social Functions of Turkish Guilds,» **International Journal of Middle East Studies,** vol. 2, no. 1 (January 1970), and «Guilds in Middle Eastern History,» in: M. A. Cook, ed., **Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day** (London: Oxford University Press, 1970); Bernard Lewis, «The Islamic Guilds,» **Economic History Review** (1937), and Charles Philip Issawi, ed., **The Economic History of Iran, 1800-1914,** Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 284-292.

(1) قارن:

Solomon Dob Fritz Goitein, **A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza** (Berkeley, Calif.; Los Angeles: University of California Press, 1967), vol. 1: **Economic Foundations,** pp. 301-353.

بما جاء في:

Fredric Chapin Lane, **Venice: A Maritime Republic** (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 118-134.

(2) أنظر المقال غير المنشور الذي كتبه أودوفيتش (A. L. Udovitch) والذي قدم إلى مؤتمر سبوليتو عام 1977.

مساحة أكبر، ونظراً إلى ثروة إقليم المحيط الهندي وارتفاع أسعار التوابل وغيرها من المواد التي كانوا يعملون بالاتجار بها، فمن المرجع أن بعض التجار الكارميين يتاجرون بقيمة إجمالية تساوي، أو حتى تزيد على نظرائهم من الهانز. غير أن غياب السجلات وتناثر المعلومات المتاحة يؤكدان افتقار الكارميين إلى التنظيم والقوة، بل إلى الطموح الذي تميّز به الهانز، وفي فترات لاحقة ربما كانت البرجوازية في وضع أسوأ[1]. وأخيراً، تباينت التنظيمات والأساليب المصرفية. ويؤكد العديد من الأعمال الحديثة أن الشرق الأوسط في العصور الوسطى كان يمتلك الأدوات القانونية اللازمة لعمليات الائتمان (المضاربة،

(1) إن الدراسة الأكثر تفصيلاً هي دراسة أندريه ريموند:

André Raymond, **Artisans et commerçants au Caire au xviiie siècle,** 2 vols. (Damas: Institute français de Damas, 1973).

وهي الدراسة التي تغطي فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر وهي تظهر بوضوح ركود، أو بالأحرى، تردي الصناعات الحرفية، وتشير إلى انخفاض دخول أصحاب الحرف ومكانتهم (ص 206 ـ 242) وكان التجار أكثر غنى، وكانوا مرتبطين عن طريق الزواج والمشاركة ليس فقط ببعضهم البعض (ص 411 ـ 415) وإنما أيضاً بطبقة العلماء (ص 423 ـ 424) والانكشارية (ص 578 ـ 808). إلا أن هذا لم يؤدِّ إلى تقوية التجارة أو النهوض بالمصالح التجارية «اهتم سادة مصر بصفة عامة باستغلال الموارد على نحو يومي دون أي اكتراث بالفائدة التي يمكن أن تتحقق من خلال عملية التنمية». وقد بنى بعض باشوات القرن السادس عشر (ص 710) الأسواق، إلا أن هذا قد توقف سريعاً، وقد منحت أوجاكيات الانكشارية للتجار بعض الحماية في الوقت الذي كانوا يستغلونهم على نحو واضح. ومع مقدم القرن الثامن عشر، انتقلت القوة إلى البكوات وهم الذين لم يكن ابتزازهم مصحوباً بأية حماية أو منافع أخرى (ص 783 ـ 785). ولدراسة تفسير آخر، أنظر:

Afaf Lutfi al-Sayyid-Marsot, «The Political and Economic Functions of the Ulama in the 18th Century,» **Journal of the Economic and Social History of the Orient,** vol. 26 (19-), pp. 2-3, and Peter Gran, **Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840,** foreword by Afaf Lutfi al Sayyid-Marsot, Modern Middle East Series; no. 4 (Austin, Texas: University of Texas Press, 1979).

لقد تأثرت بهذه الأحجيات ولكن لم أقتنع بها.

القراض، المقارضة) والمشاركة (المفاوضة)، إضافة إلى امتلاكه أساليب تنظيمية من أجل الاضطلاع بالعمليات التجارية الكبرى الواسعة النطاق. وقد تواتر ظهور كلمات مثل «جهبذ» و «صرّاف» للدلالة على الشخص الذي يقوم بعملية الصرافة؛ وكلمة «سفتجة» و «صك» للدلالة على أذونات أو أوراق ملكية. وكانت النقود تستبدل وتحوّل، وكانت الشيكات تُسحب وتصرف، والأموال تودَع والقروض تقدَّم، كما كانت الفوائد تُقرَض عن طريق مختلف الحيل والوسائل. وكان الملوك والوزراء يقترضون من أصحاب البنوك ويخولونهم سلطة جمع الضرائب[1]. ولكن علينا مرة أخرى أن نشير، هنا إلى أن حجم الأعمال وتنظيمها ونطاقها التي قامت بها تلك الشركات المصرفية الفلورنسية مثل باردي وبيروزي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ومدتشي وبازي في القرن الخامس عشر، قد فاقت بكثير أي أمر آخر يماثلها في الشرق الأوسط حتى القرن التاسع عشر. ويمكن أيضاً أن نذكر مصارف أخرى نشأت في جنوى وبروسه وغيرهما[2].

وأخيراً، هناك قضية السياسة الاقتصادية، ويمكن أن نقدم لها من خلال كلمات ديفيد ماكفرسون حين كتب في عام 1805: «لم يكن من الممكن أن

---

(1) Goitein, **A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza,** pp. 229-266; Abraham L. Udovitch, **Partnership and Profit in Medieval Islam,** Princeton Studies on the near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1970), pp. 77-82 and passim, Eliyahu Ashtor, **A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages** (Berkeley, Calif.: University of California Press; London: Collins, 1976), pp. 144-147;

عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** (بغداد: مطبعة المعارف، 1948)، ص 158 ـ 179، و Subhi Y. Labib, «Geld und Kredit,» **Journal of the Economic and Social History of the Orient,** vol. 2 (1959).

ومن أجل الاطلاع على دراسة أحدث تغطي العالم الإسلامي، أنظر:

The Dawn of Modern Banking (New Haven, Conn.: [n.pb.], 1979).

(2) Postan and Rich, eds., **The Cambridge Economic History of Europe,** vol. 33, pp. 75-97.

يصنع رجال الكنيسة أو العسكر قواعد تجارية حكيمة (وهم الذين شكلوا الطبقات الوحيدة التي كانت تمتلك السلطة أو النفوذ)، إذ أنهم احتقروا التجارة، وبالتالي لم يكن لديهم أي معرفة بها»[1]. وكان ماكفرسون يتحدث وفي ذهنه تجربة حكومات أوروبا في العصور الوسطى، غير أن حكمه ربما يصدق، على نحو أكبر، على حكومات الشرق الأوسط، ففي تلك الحكومات تمثلت العناصر المسيطرة في البيروقراطيين والعسكر الذين اقتصر اهتمامهم على مسائل الضرائب والتموين. فكانت الضرائب تقدم الموارد اللازمة لتغطية نفقات البلاط والجيش والبيروقراطية. ومن غير المستغرب أن تكون الإحصاءات الوحيدة المتاحة بالعربية والتركية هي سجلات الجيش وعوائد الضرائب. ويتعلّق التموين بالمدن التي يمثّل سكانها مشكلة في حالة حدوث مجاعة. ومن ثم كان من الضروري اتخاذ إجراءات مدروسة من أجل ضمان وصول الإمداد اللازم من الحبوب والمستلزمات الأخرى إلى العاصمة والمدن الكبرى. وفي حالة ندرة السلع، كان عادة ما يتم فرض التسعير[2]. وبالطبع لقد أدرك الحكام أنه ينبغي وجود حد أدنى من النظام والعدل لكي ينتج الفلاح الفائض الذي يعتمدون عليه، وأنه ينبغي الاستماع إلى النصح من وقت إلى آخر لتنفيذ ذلك. لكن هذا كان جل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية. ويمكن تقديم المزيد من التوضيح من خلال الدراسة الممتازة التي قدّمها برنارد لويس بعنوان «المراقبون العثمانيون للانحطاط العثماني»[3]. ففي منتصف القرن السادس

---

(1) جاء ذلك في: المصدر نفسه، ج 3، ص 281.

(2) لمزيد من التفاصيل عن اسطنبول في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، أنظر: Issawi, **The Economic History of Turkey, 1800-1914,** pp. 24-33.

وهو الذي يتضمن ترجمة لمقال Lütfi Gücer عن إنتاج الحبوب. وانظر أيضاً المقال الوافي لـ: W. Hahn, «Die Verpflegung Konstantinopels durch Staatliche Zwangswirtschaft,» **Beihefte zur Vierteljahrschrift für Sozial und Wirtschaftsgeschichte,** vol. 7 (1926).

(3) Bernard Lewis, **Islam in History: Ideas, Men and Events in the Middle East** (London: Alcove Press, 1973), pp. 199-213.

ويتضمن هذا المقال العديد من الإشارات إلى مصادر أوروبية وتركية على تثبيت الأسعار =

عشر، أعاد الصدر الأعظم لطفي باشا النظر في حال الإمبراطورية في كتابه آصاف نامه وقدّم بعض التوصيات. وقد اقتصرت ملاحظاته عن القضايا الاقتصادية على ما يلي:

«إن السيطرة على الأسعار مسؤولية عامة شديدة الأهمية، وينبغي على الصدر الأعظم أن يوليها رعاية خاصة. وليس من السليم أن يكون أحد كبار المسؤولين من تجار الأرز أو أن يكون منزل أحدهم متجراً للأدوية، فتثبيت الأسعار إنما هو في مصلحة الفقراء».

أما عن الضرائب فقال: «تنهض السلطنة على خزانتها وينهض عمل الخزانة على الإدارة الناجحة، وهي (السلطنة) تسقط بالظلم». وقد ذهب إلى القول إنه ينبغي أن ترد عوائد الضرائب إلى مندوبي الحكومة وليس إلى الملتزمين بجباية الضرائب، وأنه ينبغي أن يقوم رئيس الخزانة بتحديد حجم الضريبة. وأضاف الكاتب أنه ينبغي أن تُتخذ الخطوات اللازمة لمنع هجرة سكان الريف. وفي عام 1630، كان كتاب كوتجو بك ثاقباً وبليغاً في عرض أمراض الإمبراطورية، غير أنه في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، فإنه استنكر فقط الإهمال والفساد الحكومي وارتفاع نسبة الضرائب إلى مستوى لا يمكن تحمُّله[1]. وفي حوالي عام 1653 عقد كاتب شلبي ـ وهو أحد مسؤولي وزارة المالية ـ بحثاً مفصلاً ووافياً يحتوي على سجلات الجيش وأرقام العوائد والنفقات. غير أنه، هو الآخر، لم يقدّم إلا توصيات تتعلق بالحد من الإنفاق الحكومي ومنع بيع المناصب. وقد سار العديد من مصلحي القرنين السابع عشر على النهج نفسه. ويمكن أن نشير، مرة أخرى، إلى كلمات نعيمة الذي تضمّنت توصياته:

ينبغي أن تبذل محاولة ذكية من أجل الموازنة بين الدخل والنفقات، وذلك

= وقوانين الأسعار.

(1) لم يكن كوتجو منصفاً إذ تم تثبيت الضرائب بالنسبة إلى الذهب وظلت ثابتة إلا أن الكمية التي كان يتم جبايتها بالفعل بالعملة الفضية، كانت قد ارتفعت بالنسبة إلى تخفيض قيمة العملة والهبوط النسبي لسعر الفضة.

عن طريق بعض وسائل تخفيض النفقات، إنما يجب عدم إثارة الناس عن طريق محو أسمائهم من جداول الرواتب، ولا ينبغي أن يعطى أي شخص الذريعة للشكوى بسبب نقص مكافأته أو انخفاض أجره. كما لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى الحاجة لفرض ضرائب طارئة أو جباية ضرائب إضافية (إذا كانت هذه الكلمات تشبه في صياغتها كلمات الحملات الانتخابية الأمريكية، فإن هذا من شأنه أن يثير شفقتنا على الورطة التي كان المسؤولون عن توازن الميزانية العثمانية يمرون بها. كذلك، ينبغي أن يتم استغلال الأقاليم النائية والدولة ككل وإدارتها حتى يشعر المزارعون بالأمن وتنعم أرض الإسلام بالرخاء، وتحصل الحكومة على العوائد كاملة، ويحصل الحكام والقادة على دخولهم، ومن ثم يتسنّى لهم القيام بواجبهم المحلي على أكمل وجه وبأعلى كفاءة[1].

وقبل دراسة الأبعاد الأخرى للسياسة الاقتصادية العثمانية، ينبغي لنا عقد مقارنة مع أوروبا المعاصرة. وهنا أيضاً تلوح بشدة النزعة المالية والنزعة إلى التركيز على التموين، الأمر الذي يعبّر عنه كارلو شيبولا جيداً بقوله: «إن الاهتمام الأعظم للحكومات الحديثة في مجال السياسة الاقتصادية قد انصبّ في نصف القرن الأخير على «دورة الأعمال»، وكانت البطالة هي الشبح الأكثر خطورة، في حين كان الاهتمام الأعظم للحكومات طوال العصور الوسطى ينصبّ على «دورة المحاصيل»، وكانت المجاعة هي الشبح الأكثر خطورة»[2].

غير أن هناك عاملاً إضافياً شديد الأهمية يرجع إلى تزايد القوة الاقتصادية والسياسية للتجار وأصحاب الحِرف، وهو ما يتمثل في الاهتمام الكبير بمصالح المنتجين على حساب المستهلكين في أغلب الأحيان. وقد كان أصحاب الحِرف والتجار في المدن المستقلة في كل من إيطاليا، وألمانيا وبلجيكا وهولندا هم القوة المهيمنة التي صاغت السياسة الاقتصادية لتتناسب مع مصالحها[3] وكما قال

---

(1) Thomas, **A Study of Naima**, p. 88.

(2) Postan and Rich, eds., **The Cambridge Economic History of Europe**, vol. 3, pp. 399-400.

(3) قد يرجع هذ الاختلاف في التوجه إلى اختلاف الهيكل الاجتماعي. ففي أوروبا انهارت الدولة مع سقوط الإمبراطورية الرومانية فتركت المجال مفتوحاً بذلك أمام نمو الدول =

شيبولا:

«في أغلب الحالات، كانت هناك جهود واعية للتصنيع. ففي بداية القرن الرابع عشر، ساد الاقتناع بأن الصناعة تجلب الرخاء، ويمكن قراءة بعض العبارات في قانون عام 1336، التي تبدو أنها كتبت بواسطة أكثر دعاة التصنيع حداثة في القرن العشرين»[1].

غير أنه حتى الممالك القومية مثل إنكلترا وفرنسا قد أخذت في اعتبارها هي أيضاً الحاجات التجارية والصناعية. ومع مطلع القرن الرابع عشر، كانت إنكلترا وفرنسا تنفّذان الإجراءات التي أُرسيت من أجل تأمين ميزان تجاري إيجابي عن طريق الحد من استيراد السلع المنافسة وتشجيع استيراد السلع التي تدخل في صناعة سلع أخرى يمكن أن تسدّ الحاجات المحلية أو التي يمكن تصديرها، وعن طريق التوسع في الصادرات، خاصة تلك التي تحتوي على مكونات ذات قيمة مضافة كبيرة مثل القماش بدلاً من الصوف الخام، وعن طريق تشجيع الإنتاج المحلي بشكل عام[2]. ومع مطلع القرن السابع عشر، ظهرت النظرية المركنتيلية. وفي عام 1660 كان السير وليام بيتي يعبّر عن اهتمام شديد بالإنتاج والتشغيل باعتبارهما أساس الرخاء الوطني[3] وقد كان لهذه الرؤى أثرها الواضح في سياسة الحكومة[4].

ويمكن أن نلاحظ بعض التناقضات اللافتة للانتباه. فقد شاركت الإمبراطورية العثمانية ـ مثلها في ذلك مثل أوروبا، وإن بقدر من البطء ـ في ثورة الأسعار. وقد عانت عملتها نتيجة لذلك. لكن، وفي الوقت الذي سرعان ما عادت فيه معظم

= والمدن ونقابات التجار والصناع وقوى الإقطاع واستقلال الكنيسة. أما في الشرق الأوسط فلم يحدث أن انهار الحكم فكان وجوده بمثابة عائق أمام ظهور مراكز أخرى للقوة.

(1) المصدر نفسه، ص 413، و 408 ـ 419.

(2) المصدر نفسه، مج 3، ص 281 ـ 361.

(3) Roll, **A History of Economic Thought**, pp. 61-111, and Joseph Schumpeter, **History of Economic Analysis** (New York: Oxford University Press, 1952), pp. 210-215.

(4) Postan and Rich, ed., Ibid., vol. 4, pp. 566-575.

العملات الأوروبية الأساسية إلى استقرارها ولم تمرّ إلا بالقليل النادر من أزمات تخفيض القيمة في ما بعد، فإن العملة العثمانية «الأقجة» قد شهدت تدهوراً هائلاً وغير منقطع تقريباً منذ القرن الخامس عشر، حتى قبل تدفُّق الذهب الأمريكي بوقت طويل، وقد استمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر[1]. ولم يتحقق الاستقرار في أوروبا بالمصادفة، وإنما تحقق من خلال الجهود المضنية التي بذلتها الحكومات، كما يتضح ذلك جلياً من تاريخ حكم الملكة اليزابيت. هذا في الوقت الذي استمر تدهور العملة في تركيا (وإيران)[2]. وينبغي أن نضيف أن قوة الإمبراطورية العثمانية ومواردها كانت أكبر من أي دولة أوروبية أخرى حتى نهاية القرن السابع عشر (باستثناء إسبانيا وفرنسا)، الأمر الذي يعني أنها كانت تمتلك الوسائل اللازمة للنهوض بعملتها وإن لم يكن لديها الإرادة ولا المهارة.

ويمكننا أيضاً أن نقارن بين التوجهات نحو التجارة، لقد أدرك حكام الشرق الأوسط بالطبع أهمية التجارة الخارجية حتى ولو كمصدر للحصول على الرسوم الجمركية، واتخذوا بعض الإجراءات لتشجيعها مثل بناء الفنادق والحفاظ على بعض الطرق الاستراتيجية وتقديم امتيازات إلى التجار الأوروبيين[3]. إنما في

(1) أنظر الرسم البياني في: المصدر نفسه، ص 458. وانظر أيضاً:
Omar Lutfi Barkan, «The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the Near East,» **International Journal of Middle East Studies,** vol. 6, no. 1 (January 1975), and Issawi, **The Economic History of Turkey, 1800-1914,** chap. 7.

(2) Issawi, ed., **The Economic History of Iran, 1800-1914,** pp. 343-350.

(3) Halil Inalcik: **The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300-1600,** translated by Norman Itzkowitz and Colin Imber (London: Weidenfeld, 1973), pp. 121-166, and «Capital Formation in the Ottoman Empire,» **Journal of Economic History** (1960), and Carl M. Kortepeter, «Ottoman Imperiall Policy and the Economy of the Black Sea Region in the Sixteenth Century,» **Journal of the American Oriental Society,** vol. 86, no. 2 (April-June 1966).

الوقت الذي كان الأوروبيون يفكرون في التجارة كوسيلة لزيادة الثروة القومية وتشجيع التشغيل والحصول على الذهب، واتخذوا ما ارتأوه مناسباً من إجراءات لتحقيق ذلك، اهتم العثمانيون بالعوائد والأرباح فقط، ففرضت الرسوم الباهظة على الصادرات والواردات على حد سواء، وتم تحريم تصدير سلع معينة. وعادة ما يعزى ذلك إلى نظام الامتيازات الأجنبية الذي كرّس هذا الوضع بلا شك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، رغم رغبة الأتراك في تغيير التعريفة[1]. ولكن السياسات الأصلية قد وضعت من جانب العثمانيين وهم في أوج مجدهم وبكامل إرادتهم الحرة، ومن الواضح أن هذه السياسات قد نظر إليها إما باعتبارها الفضلى لمصالح الإمبراطورية أو ـ إذا لم يكن الأمر كذلك ـ باعتبار أن الآثار الاقتصادية الناجمة عنها ذات أهمية أقل نسبياً بالمقارنة بالمزايا السياسية التي كانوا يسعون إليها.

ولم تقع أيدينا بالفعل على أي مرجع يتحدث عن مفاهيم عامة مثل «الصادرات» و «الواردات» و «الميزان التجاري» سواء بالعربية أو التركية قبل القرن التاسع عشر. وقد سألت العديد من الباحثين الذين درسوا السجلات العثمانية، المركزية والإقليمية، عما إذا كانوا قد وجدوا أي استخدام لمثل هذه المفاهيم، ولم أتلقَّ حتى الآن أي رد بالإيجاب.

وأحد أبعاد هذه القضية يستحق الاهتمام: وهو الشحن التجاري. لقد كانت قوانين الملاحة الإنكليزية لعام 1651 هي أشد المحاولات التي قامت بها الحكومات الأوروبية لحماية أساطيلها التجارية وتشجيعها[2]. أما العثمانيون، فإنهم على العكس من ذلك، فتحوا تجارتهم ـ بما فيها التجارة الساحلية ـ أمام السفن الأجنبية. وهنا أيضاً، أدى الضعف إلى استمرار السياسة، ولكنها سياسة نشأت في وقت القوة. وهنا، مرة أخرى، لا يمكن للمرء إلا أن يعتقد

---

(1) Issawi, **The Economic History of Turkey, 1800-1914,** chap. 3.

(2) كانت قوانين الملاحة أيضاً شائعة، وقد ظهرت في فترة مبكرة ترجع إلى القرن الرابع عشر. أنظر مثلاً الأوامر التي أصدرها ملك برشلونة في 1227 و 1286. أنظر:

Postan and Rich, eds., Ibid., vol. 3, p. 415.

أن هناك عاملاً آخر قد أدى دوراً إضافة إلى ما سبق ذكره، فقد كانت معظم الملاحة العثمانية ـ مثلها مثل التجارة الخارجية عموماً ـ في يد اليونانيين وغيرهم من غير المسلمين، وهي الحقيقة التي كانت الحكومة العثمانية تعيها تماماً[1]. ولا بد أن هذا قد قلّل من رغبتها في تشجيع الملاحة والتجارة التي كانت تعود أرباحها بالأساس إلى مجتمعات مشكوك في ولائها. غير أن هذا الاعتبار لم يكن ليصبح ذا أهمية قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهو لا يفسر الإهمال الذي دام لعدة قرون سابقة. وتجدر بنا الإشارة إلى ما قاله أحد أبرز علماء التاريخ في حكمه بهذا الصدد:

«حتى في أوج عظمة الإمبراطورية العثمانية، لم تحقق الأقاليم التركية أيّاً من الرخاء الغربي. فلم تبذل أية محاولات لاستثمار الموارد البشرية والطبيعية، وأرهقت الأساليب الزراعية المدمرة الأرض الزراعية، واستنفدت القليل الذي تركه جامعو الضرائب»[2].

ثالثاً: إستنتاجات

إن الاستنتاج الأول الذي يمكن الوصول إليه من هذا التحليل هو أن صورة الخطين أو الشعاعين اللذين يتقاطعان في نقطة هي صورة غير مناسبة هنا، فما نحن بصدده بالفعل، هو طيف عريض يتداخل عبر مساحة متسعة. ففي مجال القوة والتقانة العسكرية، لم تتفوق أوروبا على الإمبراطوريات الإسلامية حتى القرن السابع عشر، وفي مجال الفلك والصباغة والمعمار والفلسفة والتصوف، يمكن القول إن الشرق الأوسط، ظل على المستوى نفس الذي كانت عليه أوروبا في القرن السادس عشر. غير أن نقطة التقاطع في ما يتعلق بالتقانة، ومعظم فروع العلم والنشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، قد جاءت مبكراً ربما في القرن الثالث عشر، أو على الأرجح في القرن الرابع عشر، وكانت قد اكتملت، بالتأكيد، مع حلول القرن الخامس عشر. ويصدق ذلك على

(1) أنظر مذكرة الباب العالي إلى الوزير البريطاني، عام 1802.(PRO/FO 68/36) .

(2) Franz Babinger, **Mehmed the Conqueror and His Time** (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), p. 454.

العديد من الأبعاد الأخرى المهمة التي لم نتناولها في هذا البحث مثل الأبحاث العلمية والمؤسسات السياسية، وينبغي للمرء أن يفكر في المدن المستقلة، والقضاء والبرلمان وارتباط الضرائب بالتمثيل. بمعنى آخر، كانت كفة أوروبا راجحة في كل مجالات القوة مع مطلع القرن الخامس عشر على الأكثر باستثناء المجال العسكري. وحيث إن هذه القوة كانت قد قامت على أساس من النشاط الذهني المعتمد على قاعدة واسعة من الموارد البشرية والطبيعية، فقد كانت أوروبا قادرة على المزيد من التوسع اللامحدود. وقد اتضح ذلك جلياً بطريقة مؤلمة لبقية العالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وبالطبع لم يكن هناك أمر قدري أو حتمي أو نهائي في هيمنة الغرب. وهنا مرة أخرى نشير إلى كلمات هودجسون:

«ويتساءل مثل هؤلاء الأوروبيين عن الأسباب التي جعلت مختلف الشعوب المتخلفة تنشط في الآونة الحديثة بعد قرون طويلة من الجمود المصاحب لتسليمها بواقعها، وهم في ذلك يغفلون في الواقع معجزة الكيفية التي تحقق بها ذلك، فهي بالفعل فترة وجيزة تزيد قليلاً على القرن (كذا!) تلك التي استطاع فيها الأوروبيون أن يتبوأوا تلك المكانة الفريدة في العالم»[1].

وبما أن اختلاف الأزمنة يتطلب اختلاف الكفاءات، فربما تصبح الخصائص التي أعطت أوروبا وأمريكا موضع الصدارة (العمل الدؤوب، والفردية والتشكك والنظرة المتغطرسة إلى الطبيعة)، غير ذات قيمة في العقود أو القرون المقبلة. غير أن البحث الذي قدمناه هنا ربما يوضح أن هناك وقتاً طويلاً قد ينقضي ما بين اللحظة التي تبدأ عندها حضارة ما في الترقي، واللحظة التي تتمكن عندها من اللحاق بالحضارة الرائدة في عصرها.

---

(1) Hodgson, **The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization,** vol. 3, p. 178.